دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز العلاقات الدولية الاقتصادية

أ. المزوغـــي علـــيّ المزوغـــي تيبار*
طالب بمرحلة الدكتوراه ، قسم العلاقات الاقتصادية ، مدرسة الاستراتيجية و الدبلوماسية ، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا .
eng.teebar@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/10/15م تاريخ القبول 2026/1/29م
https://doi.org/10.66045/xii.dssa2004

The Role of Economic Diplomacy in Strengthening International Economic Relations

Al-Mazoughi Ali Al-Mazoughi Tibar*
PhD Candidate, Department of Economic Relations, School of Strategy and Diplomacy, Libyan Academy for Graduate Studies

Abstract:
International relations in general, and economic relations in particular, are governed by interests that play an important and strategic role. This is the natural course of events, as every country in the international community seeks to establish relationships that will bring it the greatest benefit.
This is where diplomacy comes in as the main tool and fundamental pillar for coordinating these relations, and the basis from which countries develop their strategies in the context of international economic relations, in terms of establishing mutually beneficial cooperation ties, resolving conflicts by peaceful means, and reconciling conflicting interests through diplomatic tools that play a prominent role in promoting world peace. In this context, the important role played by alliances in this regard is well known.
Key Words: international relations, economic relations, economic diplomacy, free trade, international economy.

الملخـــــــص:
إن العلاقات الدولية بوجه عام و العلاقات الاقتصادية على وجه الخصوص ، تلعب فيها المصالح دورا مهما و استراتيجيا ، و ذلك هو المجرى الطبيعي للأمور ، حيث تبحث كل دولة في المجتمع الدولي عن المساحة العلائقية التي تحقق لها أكبر قدر من الاستفادة .

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

وهنا يأتي دور الدبلوماسية باعتبارها الأداة الرئيسية ، و الدعامة الأساس لتنسيق تلك العلاقات ، و الركيزة التي تنطلق منها الدول في وضع استراتيجياتها في اطار العلاقات الدولية الاقتصادية ، من ناحية ربط أواصر التعاون ذات الاستفادة المجزية ، و حل النزاعات بالطرق السلمية ، و التوفيق بين المصالح المتعارضة من خلال ادوات الدبلوماسية التي يبرز دورها في تعزيز السلم العالمي ، و لا يخفى في هذا الإطار ما تقوم به التحالفات من دور مهم في ذلك .

ـ **كلمات مفتاحية دالة** : علاقات دولية ـــ علاقات اقتصادية ـ دبلوماسية اقتصادية ـــ التجارة الحرة ـــ اقتصاد دولي .

المقدمـــــــة:

مما لا شك فيه أن العلاقات الدولية بوجه عام و العلاقات الاقتصادية على وجه الخصوص ، تلعب فيها المصالح دورا مهما و استراتيجيا ، و ذلك هو المجرى الطبيعي للأمور ، حيث تبحث كل دولة في المجتمع الدولي عن المساحة العلائقية التي تحقق لها أكبر قدر من الاستفادة .

و هنا يأتي دور الدبلوماسية باعتبارها الأداة الرئيسية ، و الدعامة الأساس لتنسيق تلك العلاقات ، و الركيزة التي تنطلق منها الدول في وضع استراتيجياتها في اطار العلاقات الدولية الاقتصادية ، من ناحية ربط أواصر التعاون ذات الاستفادة المجزية ، و حل النزاعات بالطرق السلمية ، و التوفيق بين المصالح المتعارضة من خلال ادوات الدبلوماسية التي يبرز دورها في تعزيز السلم العالمي ، ولا يخفى في هذا الإطار ما تقوم به التحالفات من دور مهم في ذلك .

إشـــكالية الدراسة :

يدور السؤال الجوهري الرئيس للبحث في هذا الموضوع حول ما مدى فاعلية الدور الذي تلعبه الدبلوماسية في استقرار العلاقات الاقتصادية بين الدول .

و للإجابة عن هذا السؤال لابد من إثارة مجموعة من الأسئلة الفرعية ، للوصول إلى النتائج المرجوة من هذا العمل العلمي ، و من ثم صياغة توصيات تخدم الإشكالية الرئيسة التي عرضناها سابقا ، و لعل أهم تلك التساؤلات الفرعية :

1 ـ ما المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية ؟

2 ـ ماهي آليات الدبلوماسية الاقتصادية ؟

3 ـ ما هي الآثار الحقيقية التي تنتج عن ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية في اطار العلاقات الاقتصادية ؟

4 ـ ماهي الوقائع العملية المساندة لأهمية دور الدبلوماسية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

أهـــداف الدراسة :

لأن لكل جهد علمي أهداف يقود إليها مسار البحث ، كان و لابد من محاولة سرد أهداف هذا العمل البحثي ، و التي تتلخص في :

1 ـ تحديد اطار عمل الدبلوماسية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

2 ـ تحديد الآليات الفاعلة للدبلوماسية للوصول إلى نتائج تحقق استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية .

3 ـ التطرق إلى الدبلوماسية الرقمية باعتبارها الشكل الحديث الذي يتفق مع سرعة العلاقات الاقتصادية و ما مدى الاستفادة منها في الواقع الدولي المعاصر .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية البحث في دور الدبلوماسية في مجال العلاقات الاقتصادية ، كما اسلفنا في تنسيق المصالح الاقتصادية في واقع دولي يطغى فيه التسارع نحو اكتساب مقومات التقدم التجاري ، و تحقيق المصالح الوطنية ، و السيطرة على آليات العولمة الاقتصادية ، و إدارة التحديات المعاصرة كالأمن السيبراني و الاقتصاد ، الذي بات يشكل قلقا دوليا .

المناهج العلمية المتبعة في الدراسة:

للوفاء بمتطلبات هذا العمل العلمي استخدمنا فيه المناهج البحثية الميسرة فيه للوصول إلى النتائج المرجوة منه ، و أهم تلك المناهج هي المنهج التاريخي لاستعراض دور الدبلوماسية في استقرار العلاقات الاقتصادية ، و المنهج التحليلي لمعرفة مدى ما لعبته من دور في تحقيق المصالح مع الحفاظ على السلم العالمي ، والمنهج النقدي لتتبع أوجه القصور والنقص في ذلك الدور .

الخطة البحثية .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية ، والمبحث الثاني : آليات الدبلوماسية الاقتصادية و دورها في تعزيز العلاقات الدولية الاقتصادية

المبحث الأول ـ الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية:

من المسلّمات في المشهد الدولي المعاصر تعاظم دور الدبلوماسية الاقتصادية ، حتى صارت الركيزة الاستراتيجية في العلاقات الدولية المعاصرة ، ذلك أن المنظومة الدولية تتشابك مصالحها وتتعقد ، نتيجة للتطور المتسارع الذي يمر به الواقع الدولي

وفي هذا السياق و قبل البحث في تفاصيل ذلك الدور الذي يلقي بظلاله على استقرار العلاقات الدولية عموما ، نتناول في الجزئية اللاحقة مدلولات الدبلوماسية الاقتصادية و مساراتها الفاعلة و المؤثرة دوليا ، وفقا للتقسيم التالي :

المطلب الأول : مدلولات الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثاني : مسارات عمل الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول ـ مدلولات الدبلوماسية الاقتصادية:

نستطيع القول بأن مرامي الدبلوماسية الاقتصادية قد ناقشها الفكر الاقتصادي من ناحية مدى التأثير الفاعل و الحقيقي لما يمكن أن تحدثه من استقرار نسبي في مشهد العلاقات الدولية ، فهي مثلا استخدام موارد الحكومة لتعزيز اقتصاد الدولة و تشجيع الاستثمارات ، و لا نغفل هنا دور التعاون الدولي الذي يظهر في الاتفاقيات التجارية الثنائية و متعددة الأطراف .(1)

كما يشار إليها بأنها استخدام الاقتصاد لتعزيز أهداف السياسة الخارجية ، كما يظهر ذلك في المساعدات الخارجية و العقوبات الاقتصادية ، و يمتد المدلول إلى الاتجاهات الحالية المتمثلة في زيادة التعاون بين الوكالات الحكومية و غير الحكومية، وزيادة الاهتمام بقضايا التجارة العالمية ، و التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة ولتفضيلية و تجنب الازدواج الضريبي(2) .

ومن المسلم به أيضا في مسار طرح مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية الإشارة إلى أن المتغيرات الدولية في النظام العالمي ، و على وجه الخصوص العولمة الاقتصادية قد ساهمت في تغيير و تطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من المسار التقليدي إلى مفهوم أكثر ارتباطا بتلك المتغيرات ، فلم يعد يقتصر مفهوم الدبلوماسية عموما على ادارة العلاقات السياسية بين الدول فحسب ، بل امتد و تطور ليتضمن في محتواه مجالات عدة منها الاقتصاد ، الأمر الذي شكل انعكاس لأنماط العولمة الساعية إلى توحيد الكيان الدولي ، بما يحمله ذلك من انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية ، حيث أصبحت قوة الدول تقاس بمدى قوة اقتصادها.(3)

و لعل الرؤية الأكثر واقعية للمشهد المعاصر تعطي دلالة لا يمكن تجاهلها أن الاقتصاد قد أصبح سببا رئيسيا في نشأة العلاقات الدبلوماسية بين الدول و تطورها ، بل أنه قد يستخدم وسيلة للضغط لتغيير مسار سياسي ما .(4)

الفرع الأول ـ تعريف الدبلوماسية الاقتصاديـــــة:

الدبلوماسية عموما هي علم و فن لأنها تقوم على أسس وتعتمد على قواعد وتخضع لأصول و تتطلب الماما عميقا بكل جوانب القانون الدولي ومعرفة دقيقة بكل مراحل التاريخ الدبلوماسي ، و احاطة شاملة بكل انواع المعاهدات الدولية فهي المدخل الأساس الذي يتم من خلاله تحقيق سياسة السلم و الحرب ، و يعد الجانب الاقتصادي للعلاقات الدولية في الوقت الحاضر محورا هاما في بناء هذه العلاقات ، أضف إلى ذلك المركز الذي احتلته العلاقات الاقتصادية بين الدول جعل منها انعكاسا هاما لمواقف دولية معينة (5).

وعرفها بعض فقهاء علم الاقتصاد بأنها النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي ، بأنها كل ما يتم استخدامه من قبل الدول المتقدمة أو الغنية على الدول النامية ، و تفسير هذا التعريف بالفترة التي نشأ فيها عقب الحرب العالمية الثانية بعد أن تم انشاء المنظمات العاملة في الاطار الاقتصادي و التي تشكل المنظومة المالية الدولية و كذلك النشاطات التجارية الحديثة ، و من أهم تلك المنظمات العاملة في هذا الشأن صندوق النقد الدولي و اتفاقية التعريفة الجمركية و منظمة التعاون و التطور الاقتصادي .(6)

كما عرفها آخرون بأنها عملية التعاون مع الخارج بغرض رفع المنافع الوطنية في المجالات ذات الطابع الاقتصادي و على وجه التحديد التجارة و الاستثمار من خلال التعاون الدولي المتمثل في الاتفاقيات الثنائية و متعددة الأطراف .(7)

وبالرجوع إلى مدلول الجملة كاملة الدبلوماسية الاقتصادية فهي الورقة السامية التي تسند من قبل صاحب السلطة لإنجاز عملا خاصا و اجتهادا ناجحا ، و في اطار العلاقات الدولية اصبحت تدار وفقا للمعايير الدولية التي تتنوع فيها اشكال الدبلوماسية والتي منها الدبلوماسية الناعمة ، الوقائية ، الاستباقية ، الثقافية ، و بدا دورها في العلاقات الاقتصادية مهما بظهور العولمة الاقتصادية و المالية و الرقمية ، الأمر الذي أعطاها دورا مهما على الصعيد العالمي .(8)

فهي العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجي فهي وسيلة الحلفاء للتعاون و وسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة (9) .

الفرع الثانـــــي ـ مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

بقراءة متفحصة لمدلول الدبلوماسية الاقتصادية ، و ما ينتج عن استخدامها في الشأن الاقتصادي ، فإنها تتوزع عموما إلى ثلاث مستويات رئيسية هي :

1 ـ الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية ، و هو الشكل البسيط و التقليدي الذي تمارس فيه الدبلوماسية الاقتصادية في تنظيم الشأن الاقتصادي بين دولتين ، و له دور مهم من ناحية أنه أحد أهم الركائز الأساسية في التعامل الدولي ، و هو اجمالا يحتوي معالجة مجموعة واسعة القضايا ، و الاتفاقيات التجارية و الاستثمارية بين الدول ، و من أهم ما يميز الدبلوماسية الثنائية بساطة بنيتها و انها محدودة بين طرفي العلاقة ، فهي قولا واحدا سهلة الرقابة و المتابعة ، و ايضا من السهولة تحديد مراحل و مجال أية مفاوضة ، و تخدم مصالح الدول الكبيرة و الأطراف القوية ، و يمكن أن تكون في صورة مواجهة ، حيث يضغط الأطراف بقوة للحصول على أفضل النتائج بشأن صفقة معينة ،

2 ـ الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية . و يظهر مجال عملها في البعد الاقليمي ، ذلك أن الاتفاقيات الاقتصادية الاقليمية تحظى غالبا بالدعم و التحفيز السياسي ، لأنها تقوم بتحرير التجارة و الأسواق في الإطار الإقليمي ، و تعمل الاتفاقيات في هذا الشأن إلى تعزيز و دعم التعاون المشترك لحل المشاكل الإقليمية ، فالإقليمية بلا شك تتضمن نمو الارتباطات والعمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي، وتزداد أهميتها من خلال توقيع اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي و اتفاقيات فتح الاسواق و تحرير الاقتصاد .

3 ـ الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف ، و يعمل هذا المستوى عبر انشاء المنظمات الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، وينضم إلى هذا الاطار ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة في الشأن الاقتصادي ، هذا النوع من الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف يناسب و بقوة اقامة قواعد تنظيمية بين مختلف الأطراف ، و لعل الحدث الأهم هنا هو انشاء المنظمة العالمية للتجارة ، الأمر الذي تمارس فيه الدبلوماسية الاقتصادية عن طريق مجموعة من الدبلوماسيين من ذوي الخبرة و التخصص يمثلون الحكومات و القطاع الخاص ، ولهم دراية واسعة بالقضايا الاقتصادية و التجارية و يتفاوضون من أجل الوصول إلى تحقيق مصالح دولهم التي فوضتهم لتمثيلها في هذا الشأن .(10)

المطلب الثاني ـ مسارات الدبلوماسية الاقتصادية:

بالنظر إلى ما تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية في الواقع الدولي المعاصر ، و خاصة بعد المتغيرات الدولية التي امتد تأثيرها إلى كل مناحي العلاقات الدولية ، فإن عمل الدبلوماسية في هذا الشأن تعددت مساراتها لتواكب التسارع في جوانب العلاقات الدولية ذات البعد الاقتصادي .

الفرع الأول ـ مسار التجارة و الاستثمار:

من المسارات المحركة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، مسار التجارة و الاستثمار ، الذي يعد المنظومة الدافعة للنمو الاقتصادي و الذي يتم غالبا عن طريق تبادل السلع و الخدمات ، و كذلك تشغيل رؤوس الأموال لإنتاج عوائد مجزية ، كما يتضمن دعم الاستثمار الوطني و جذب الاستثمار الأجنبي ، الذي يؤثر حقيقة على زيادة القيمة السوقية و خلق فرص عمل و توسيع حركة الأسواق ، و يتداخل كل ذلك مع مسلمات الملكية الفكرية و التقنية و السياسات الدولية .

تظهر فاعلية هذا المسار المتمثل في دعم التجارة و الاستثمار المحلي و الدولي في التجارة بداية التي هي عملية تبادل السلع و الخدمات بهدف انعاش الاقتصاد المحلي والدولي ، والذي يتطلب مجهودا اقتصاديا يرتكز على استراتيجية اقتصادية و إدارة يومية ، من خلال ادوات التصدير و التسويق .(11)

أما بالنسبة للاستثمار فهو اقتناء أصول مادية أو غير مادية لإنتاج سلع و خدمات أو تنمية رأس المال ، و الذي يتطلب بطبيعة الحال أموالا و مجهودا أقل في التشغيل اليومي مقارنة بالتجارة ، و يحتاج إلى وعاء زمني طويل نسبيا ، و هو في بصورتيه الاستثمار الوطني المتمثل في دعم المشروعات المحلية ، أو الاجنبي المتمثل في جذب رؤوس الأموال الخارجية ، يهدف إلى بناء اقتصاد عال و رفع القيمة السوقية ، وبينما يدير التاجر العمليات اليومية ، فإن المستثمر يركز على امتلاك الأصول وتنميتها مع حرية أكبر في عامل الزمن ، و كلاهما يعتمد حقيقة على دراسة الموارد لإدارة الكفاءة و تحقيق الأهداف ، و يتم غالبا تحقيق أهداف هذا المسار عن طريق:

أولا : تشجيع الصادرات

ثانيا : جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

ثالثا : اتفاقيات التجارة الحرة (12)

الفرع الثاني ـ مسار التعاون و التنمية:

مما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية تعد من أهم فروع التنمية ، التي يتم من خلالها إحداث تغيرات بنيوية في التركيبة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالنسبة لتلك الدول التي تسعى للتنمية و تعمل عليها ، كما يمكن الاشارة إليها بأنها إعادة الهيكلة الاقتصادية و تطوير السياسات الاقتصادية لتعزيز الرفاه الاقتصادي للمجتمع (13)

وبالتالي فإن مسار التعاون و التنمية باعتباره أحد أهم مسارات الدبلوماسية الاقتصادية ، فهو يهدف إلى دعم التحول الاقتصادي و تحقيق الاستدامة و تبادل

الخبرات عن طريق الشراكات الشاملة بين الحكومات و كذلك عن طريق القطاع الخاص و المجتمع المدني ، كما أنه يركز على رقمنة المسارات و تعزيز الاستثمار وتنفيذ أجندة 2030 ، التي تقودها الأمم المتحدة باعتبارها الاطار الدولي الجامع .(14) و لعل أهم الجوانب التي يمكن الاشارة إليها في هذا الإطار الفاعل نحو التنمية ، و أهم الروافد التي تدفع بعجلة التنمية ما يلي : -

أولا : المساعدات و الإقراض

ثانيا : الشراكات الدولية

ثالثا : التكامل الإقليمي (15)

الفرع الثالث ـ مسار السياسة النقدية و الجمركية:

من أهم مسارات الدبلوماسية الاقتصادية الدولية و دعم دورها في تعزيز العلاقات الدولية ، السياسة النقدية و الجمركية ، بما تتضمنه من استراتيجية لضبط الاستقرار الاقتصادي و النمو ، فمن خلال السياسة النقدية و آلياتها المتمثلة في البنوك المركزية ، يظهر عملها في التحكم في اسعار الفائدة و السيولة و الاحتياطيات للحد من التضخم ، و في هذا الاطار نشير إلى أهمية السياسة النقدية باعتبارها أحد أهم اشكال سياسات الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية ، التي تسعى إليها في مراحل الإصلاح الاقتصادي ، فهي تمثل الجانب النقدي لسياسة الدولة العامة في الجانب الاقتصادي ، الأمر الذي يتطلب بلا ريب درجة كبيرة و عالية من التنسيق مع ادوات السياسة الاقتصادية الأخرى ، أضف إلى ذلك درجة أهمية درجة فاعلية السياسة النقدية و أهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي ، و هي تختلف من اقتصاد إلى آخر نتيجة اختلاف و تباين طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة ، و كذلك الاختلاف في درجة تطور الأسواق النقدية و المالية من دولة إلى أخرى .(16)

بينما تتجه السياسة الجمركية إلى تحرير التجارة عبر تخفيض الرسوم بالإضافة إلى اعادة الهيكلة لدعم الصادرات و الاستثمارات الاجنبية ، و انتهاج آلية السوق ، على وجه التحديد في قطاع التجارة الخارجية الذي يعد الشريان الرئيس الذي يربط دول العالم ببعضها البعض ، فهو بلا شك يعد الجزء الأهم في الاقتصاد الوطني لأي بلد ، فهو البوابة الرئيسية التي تمكن من الاستيراد و التصدير من أجل قيام التبادل الخارجي و زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل ، الأمر الذي يفرض أهمية انتهاج سياسة جمركية تخدم مصلحة الدولة و ضرورة تغيير كيفياتها و أهمية تكييف الأنظمة و مناهج العمل مع ضرورة المنافسة

الدولية ، و الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي و المعايير الدولية للاقتصاد ، و بالتالي برزت السياسات الجمركية من أجل القيام بإصلاحات داخلية في الدول تتوافق مع متطلبات تحرير التجارة الخارجية .(17)

المبحث الثاني ـ آليات الدبلوماسية الاقتصادية و التحديات التي تواجهها:

تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بين الدول ، في ظل التطور المتسارع الذي يشهده الواقع الدولي ، من ناحية الاتجاه نحو تحرير التجارة ، وسيادة نظام الاقتصاد الحر ، واقتصاديات العولمة ، الأمر الذي ينعكس حقيقة على العلاقات الدولية الاقتصادية .

ولعل من المهم معرفة آليات الدبلوماسية الاقتصادية الداعمة و المؤثرة للوصول إلى تحقيق دورها في تعزيز العلاقات الدولية الاقتصادية ، و ماهي التحديات التي تقف دون ذلك ، من خلال التقسيم التالي :

المطلب الأول : آليات الدبلوماسية الاقتصادية .

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية .

المطلب الأول ـ آليات الدبلوماسية الاقتصادية

ـ تتمثل آليات الدبلوماسية الاقتصادية في مجموعة من الأدوات و الأساليب التي يتم استخدامها من طرف الدول في سبيل الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية بغيرها من نظيراتها ، و تحقيق مصالحها الوطنية و تعزيز نفوذها ، و تتنوع اجمالا إلى آليات تعاونية إلى آليات تنازعية .

الفرع الأول ـ الآليات التعاونية للدبلوماسية الاقتصادية

إن هذا النوع من الدبلوماسية الاقتصادية يبرز دورها و اطار عملها عندما تكون العلاقات بين الدول طبيعية ، و يمكن أن نشير إليها بأنها عملية الحوار مع الأطراف الأخرى من أجل دفعهم و اقناعهم إلى اتخاذ موقف معين مقابل تقديم المكافأة ، ذلك أنه في الواقع الدولي ظهرت أهمية وسائل الإقناع باعتبارها وسيلة فعالة و مفيدة في الجانب الاقتصادي بل من أكثر الوسائل استخداما في الدبلوماسية الاقتصادية .(18)

و من أهم وسائل الاقناع المستخدمة في الدبلوماسية الاقتصادية ، المساعدات الخارجية المتمثلة في المساعدات و القروض الاقتصادية ، و التي يمكن تعريفها بأنها جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة سواء كانت هذه الجهات دولا أو منظمات متعددة الأطراف إلى البلدان النامية و كذلك البلدان التي قد تكون مرت بصراعات ، وتتضمن التمويلات المالية الرسمية و القروض و المساعدات الاقتصادية و تمويل

التجارة والمساعدات الخيرية و المساعدات العسكرية و الأمنية والمساعدات السياسية ، كما تم تعريفها بأنها جهود الجهات المانحة في دعم سكان الدول المتخلفة اقتصاديا من أجل تطوير مواردها و كذلك العمل على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام حتى تكتفي ذاتيا .(19)

ويدخل في ذات الاطار المتعلق بالآلية التعاونية للدبلوماسية الاقتصادية ، ابرام الاتفاقيات الثنائية و متعددة الأطراف ، و المشاركة في المنظمات الدولية من خلال مؤسسات اقتصادية دولية مثل منظمة التجارة العالمية ، و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتأثير في المعايير الاقتصادية العالمية ، و كذلك المشاركة في المنتديات و المعارض التجارية التي تظهر عموما في الفعاليات الدولية و اللقاءات بين رجال الأعمال لجذب الاستثمار الاجنبي ، و لا ننسى هنا أهمية دبلوماسية التأثير عن طريق استخدام القدرات الاقتصادية لتشكيل تحالفات و ضمان توازن القوى .(20)

الفرع الثاني ـ الآلية النزاعية للدبلوماسية الاقتصادية:

حيث إن العلاقات الاقتصادية هي جزء من العلاقات الدولية عموما ، بما يتخللها من توافق و تنازع ، حالها حال كل العلاقات الانسانية التي يصعب فيها التوافق الدائم ، نتيجة لعدم التطابق الدائم للمصالح اجمالا ، فما بالك بالمصالح الاقتصادية التي غالبا هي في حالة تضارب لاعتمادها على الجانب المادي و التجاري ، بما هو معروف عنه من تغير و تذبذب و حرب مصالح و مطامع ، من هنا جاءت الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها أحد أهم الوسائل التي ظهرت نتائجها في استقرار العلاقات الدولية من خلال آلياتها المتعددة لتسوية ما يطرأ على العلاقات الدولية الاقتصادية من تضارب يحتاج إلى تسوية .حيث تظهر الدبلوماسية الاقتصادية بأدوارها و آلياتها المختلفة في مجال النزاع الدولي ، و لها عدة اشكال و ادوات ، و فيما يخص النزاع الدولي الاقتصادي تبدو العقوبات الاقتصادية و الحروب الاقتصادية باعتبارهما الادوات نفسها التي تستخدمها الدول ضمن سياسة الدبلوماسية القسرية لإجبار الخصم للامتثال و تنفيذ مطالبها .

و يمكن تقسيم العقوبات الاقتصادية وفقا لآلية عملها و الأهداف المراد تحقيقها من استخدامها إلى عدة صور منها مثلا الحظر الاقتصادي ، و الذي يمكن توضيحه مثلا في حالة منع وصول الصادرات التجارية نحو دولة ما ، و الذي يتنوع إلى حظر جزئي أو حظر شامل ، و من اشكاله الحظر المالي من خلال تجميد الممتلكات مثل الأرصدة و الموجودات لدولة اجنبية أو تأميمها .(21)

و نشير هنا إلى نوع آخر من العقوبات و هو الحصار البحري ، الذي يظهر في منع دخول السفن و خروجها من موانئ و شواطئ دولة معينة ، و يتم ذلك لأهداف حرمان تلك الدولة من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر أو لإجبار دولة ما على الالتزام بقواعد القانون الدولي .

أما المقاطعة الاقتصادية تظهر دوليا في تعليق المعاملات الاقتصادية و التجارية مع دولة من اجل الضغط عليها للالتزام بقواعد القانون الدولي ، كما يدخل في اطار الآليات النزاعية للدبلوماسية الاقتصادية نظام القوائم السوداء كشكل من المقاطعة في اتجاه اشخاص أو شركات أو مؤسسات تابعة لدولة ثبت تورطهم في التعامل مع العدو(22) .

أما الحروب الاقتصادية فهي التي تتضمن مجموعة من السياسات و الأدوات الاقتصادية التي يستخدمها طرف أو أطراف العلاقة التنازعية ضد بعضهم البعض ، و من أهم صورها فرض الرسوم الجمركية على واردات البلدان الأخرى و اغراق أسواق دولة أخرى بمنتجات لضرب منتجاتها المحلية ، و صناعة الازمات الاقتصادية مثل التلاعب بالبورصة أو العملة المحلية .

المطلب الثاني ـ التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية:

تعمل الدبلوماسية الاقتصادية كما سبق و اشرنا على جانب مهم و مؤثر في استقرار العلاقات الدولية و هو الجانب الاقتصادي ، الذي يعد جانب له ابعاد ذات مضامين هيكلية و جيوسياسية ، الأمر الذي لا يخلو من مواجهة تحديات في هذا الاطار ، تؤثر في التقليل من فاعليتها في بعض الاحيان ، ابرزها عدم الاستقرار السياسي و النزاعات ، و تداخل الصلاحيات المؤسسية ، و نقص الكوادر المؤهلة ، كما تمتد تلك التحديات لتشمل زيادة حدة المنافسة الدولية ، و استخدام العقوبات و الحظر كأدوات ضغط ، و ضعف التكامل الاقتصادي و التبعية الاقتصادية ، مما يفرض ضغوطا لتكييف الاستراتيجيات مع كلفة و عائدات التوازنات الدولية الجديدة . و هو ما سيتم تناوله لاحقا .

الفرع الأول ـ التحديات الجيوسياسية و الأمنية:

تشكل التحديات الجيوسياسية و الأمنية أحد أهم العراقيل التي تؤثر على فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية و دورها في تعزيز العلاقات الدولية ، و لعل أكثرها تأثيرا عدم الاستقرار السياسي و النزاعات في الدول ، أي ما يمكن اختصاره في الأزمات السياسية ، التي بلا شك تؤثر بشكل مباشر على عقد شراكات استثمارية و تجارية آمنة

، فالمستثمر الأجنبي عموما يحتاج إلى بيئة آمنة لكي يتجه إلى مباشرة استثماراته في دولة ما . كما تشكل العقوبات الاقتصادية المتمثلة في استخدام الحظر الاقتصادي مثلا و القيود التجارية باعتبارها ادوات تستخدم في السياسة الخارجية عراقيل امام التبادل التجاري .

أضف إلى ذلك ما تفرضه المنافسة الدولية الشرسة بين القوى الاقتصادية الكبرى من تأثير يضعف مساحات تواجد الدول الأقل نموا في مناورات المنافسة الدولية الاقتصادية .(23)

الفرع الثاني ـ التحديات الداخلية و المؤسسية:

إن ما يعتري النظام المؤسساتي الداخلي في الدول من ضعف و عدم استقرار ينعكس على شكل علاقات الاقتصادية الدولية ، و يجعل تواجد الدولة الاقتصادي إلى حد كبير يعاني من تذبذب بل في بعض الاحيان معدوم .

قوة مؤسسات الدولة الاقتصادية و دقة التنظيم الهيكلي الذي تعمل به بما يجعل الصلاحيات المعمول بها في تلك المؤسسات تعمل بشكل انسيابي دقيق ، يعد داعم حقيقي لتواجد اقتصادي دولي حقيقي و فاعل ، و هنا تظهر عوامل أخرى تحت هذا الاطار تتشابك لتجعل من تمكن الدولة اقتصاديا بعيد المنال ، يمكن تلخيصها في نقص الكوادر المتخصصة في الدبلوماسية و الشؤون الاقتصادية و المالية التي تدير دفة الدبلوماسية الاقتصادية ، و تجعلها تحقق المرجو منها ، كما أن غياب الاستراتيجيات الوطنية الواضحة التي يبدو عملها مهما في الوصول إلى التمكن الاقتصادي مثلا ، في حال عدم ربط الأهداف الدبلوماسية بالأهداف التنموية الوطنية بشكل مباشر .

الفرع الثالث ـ التحديات الاقتصادية الهيكلية

إن الترابط بين منظومة العراقيل والتحديات في الجانب الاقتصادي دوليا ، يفرض نفسه غالبا ، حيث قد تتزامن و تترابط كل هذه العراقيل ، فالتحديات الاقتصادية الهيكلية قد تكون نتيجة حتمية لعدم استقرار الدولة سياسيا و الانهيار المؤسساتي الذي يتسلل إلى كل مفاصل الدول ، مما يجعل ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية و دورها في تحقيق مخرجات ذات أهمية اقتصادية إلى حد ما مهمة صعبة ، و هنا تبدو التبعية الاقتصادية ممثلة في الاعتماد على تصدير المواد الاولية أو الشركاء التقليديين ذو تأثير سلبي يضعف مرونة الدبلوماسية ، الأمر الذي يترابط مع ضعف الاستثمارات و المديونية ، من ناحية ارتفاع الديون الخارجية و تراجع الاستثمارات الصناعية الذي يحد من القدرة على تقديم حوافز اقتصادية ، هذا اذا ما علمنا أن كل التحديات السابقة

تتأثر فعليا بتغير اللعبة الاقتصادية الدولية من ناحية التطور في قواعد التجارة العالمية ، من ناحية ما تفرضه التحديات المرتبطة بالتكتلات الاقتصادية الجديدة و تغير مصادر التهديد الاقتصادي .(24)

الخاتمـــــة:

في اطار البحث عن تعزيز العلاقات الدواية الاقتصادية ، تناولنا الدبلوماسية الاقتصادية ، باعتبارها الداعم الفاعل لعلاقات اقتصادية دولية مستقرة ، وأن تتبع مساراتها المنوه عنها في هذه الدراسة و بناء استراتيجية اقتصادية وطنية يعد من أهم الخطوات التي تجعل تواجد الدولة اقتصاديا ممكن في ظل التسارع الاقتصادي المحموم و تطور أدواته و آلياته ، الأمر الذي يفرض مراجعة البناء المؤسساتي الداخلي للدولة ، الذي هو غالبا نتيجة استقرار سياسي ، و من أهم عوامل نجاح الدبلوماسية الاقتصادية في أداء أدوارها المتوخاة لتعزيز العلاقات الدولية الاقتصادية و للتغلب على التحديات و العراقيل المشار إليها يقود مسار البحث إلى أهمية التركيز على مواجهة تلك التحديات عن طريق بناء منظومة اقتصادية فعالة ، و تعزيز الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، و توحيد الرؤية الخارجية و تأهيل الكوادر الدبلوماسية المتخصصة .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش :

[1]- على الرابط : www.diplomacy.edu

[2]- والع سهيلة ، الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الاقتصادي ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، العدد العاشر ، 2020 ، ص 584

[3]- هايل عبدالمولى طشطوش ، الدبلوماسية و دورها في إدارة العلاقات الدولية ، على الرابط : www.0dabasham.net

[4]- والع سهيلة ، الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الاقتصادي ، المرجع السابق ، ص 586

[5]- عمران علي السائح ، دور العلاقات الدبلوماسية في التنمية الاقتصادية "دراسة تطبيقية عن الدبلوماسية الصينية " ، على الرابط :www.dspace.academy.ed.ly

[6]- والع سهيلة ، نفس المرجع ، ص 570

[7]- صبوح لؤي محمد ، دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات ، 2020 ، العدد 10 ، ص 230 .

[8]فؤاد الصباغ ، دور الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية ، مجلة عرب استراليا ، يناير 2019 . على الرابط : www.arabsaustralia.com

[9]- سليم عشور ، الآلية التعاونية و النزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية :مقاربة معرفية ، مجلة الدراسات و البحوث القانونية ، المجلد 8 ، العدد 2 (2023) ، ص 204 .

[10]- سليم عشور ، الآلية التعاونية و النزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية :مقاربة معرفية ، مرجع سابق ، ص 209

[11]- سعيد شافي الهاجري ، مسارات الاستثمار و دور الغرف التجارية ، 2016 ، على الرابط : www.alyaum.com

[12]- سعيد شافي الهاجري ، نفس المرجع ، نفس المكان .

[13]- ياحي مريم ، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، 2018 ، ص 96

[14]- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، خطة 2030 ، على الرابط : - www.unsdg.un.org

[15]- مجموعة الأمم المتحدة ، نفس المرجع ، نفس المكان .

[16]- الشيخ أحمد ولد الشيباني ، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي "دراسة حالة موريتانيا " ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم التجارية و علوم التيسير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2013 ، ص 1 .

[17]- عبروس فاطمة الزهراء ، دور السياسات الجمركية في ترقية التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر ، 2019 ، ص ب

[18]- سليم عشور ، الآلية التعاونية و النزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية مقارنة معرفية ، مجلة الدراسات و البحوث القانونية ، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2023 ، ص 210

[19]- سليم عشور ، نفس المرجع ، نفس المكان .

[20]- بسعود حليمة ، الدبلوماسية الاقتصادية : الأبعاد المفاهيمية و التطبيقية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد الأول لسنة 2022 ، ص 654

[21]- سليم عشور ، مرجع سابق ، 213

[22]- سليم عشور ، نفس المرجع ، ص221

[23]- هنادي محمد ابراهيم العبيدان ، تطور الدبلوماسية و تعدد أدوارها ، مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية ، المجلد 6 ، العدد 3 ، 2025 ، ص 82 .

[24]- الدبلوماسية الاقتصادية ، على الرابط : www.diplomacy.edu